﴿وَإِذَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٌ أَنۡ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَجَٰهِدُواْ مَعَ رَسُولِهِ ٱسۡتَـٔۡذَنَكَ أُوْلُواْ ٱلطَّوۡلِ مِنۡهُمۡ وَقَالُواْ ذَرۡنَا نَكُن مَّعَ ٱلۡقَٰعِدِينَ ٨٦﴾

[التّوبة: 86]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

بَعدَ أنْ بَيَّنَ اللّهُ سُبحانه أنَّ المنافقينَ رَكبوا الحيَلَ والْتَمسوا المعاذيرَ لِلتَّخلُّفِ عَن رَسولِ اللّهِ ﷺ، والقعودِ عَنِ الغَزْو، قفَّى عَلى ذلكَ بِذكْرِ دَقيقَةٍ أخْرى أَبانَ فيها أنَّه إذا أُنْزِلتْ سورَةٌ فيها أَمْرٌ بِالإيمانِ والجِهادِ مَع الرَّسولِ ﷺ، اسْتأذَن أولو الثَّرْوةِ والقُدْرَةِ مِنهُمْ في التَّخلُّفِ عَنِ الغَزْو، وقالوا لِرَسولِ اللّهِ ﷺ: دَعْنا نَكُنْ مَع الضُّعَفاءِ والزَّمْنى العاجِزينَ عَنِ القِتالِ، والسّاكِنينَ في البَلَدِ[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿سُورَةٌ﴾: أَصلُ كلمةِ السُّورَةِ مِنَ السَّوْرِ، وهو العُلوُّ والارْتِفاعُ، يُقالُ: سارَ يَسُورُ سَوْرًا، أَيْ: عَلا وارْتَفَعَ[2]. والسُّورةُ: المَنْزِلَةُ والرِّفْعَةُ[3]، تَقولُ: كانَتْ لَهُمْ سُورَةٌ جَليلَةٌ، أَيْ: مَنْزِلَةٌ، والجَمْعُ: سوَرٌ، وَمِنْهُ سورَةُ القُرْآنِ لِأَنَّها مَنْزِلَةٌ بَعْدَ مَنْزِلَةٍ[4]، وَيَأْتي السّوْرُ بِمَعْنَى: الإحاطَة، وَمِنْهُ سُمّيَ الحائِطُ سُورًا؛ لِارْتِفاعِهِ وَإِحاطَتِهِ بِالشَّيْءِ[5]، وَتَأْتي السُّورَةُ بِمَعْنَى: ما طالَ مِنَ البِناءِ وَحَسُنَ[6]. والمقصودُ مِنَ السُّورة في الآيَة: طائفةٌ مُعيَّنةٌ مِنْ آياتِ القُرآنِ ذاتُ مَبْدَأ وَنِهايةٍ.

2) ﴿أُوْلُواْ﴾: أولو بِمَعْنَى ذَوو، لا يُفْرد لَهُ واحِدٌ ولا يُتَكَلَّمُ بِهِ إلّا مُضافًا، كقولك: أولو بأْسٍ شَديدٍ وأولو كَرَمٍ، كَأَنَّ واحِدَهُ أُلٌ، والواوَ لِلجَمْعِ، أَلا تَرى أَنَّها تَكونُ في الرَّفعِ واوًا وفي النَّصْبِ والجَرِّ ياءً؟[7]، وقيل: أُوْلوٌ، والمُؤَنَّثُ أُوْلاتٌ، والواحِدُ: ذو[8]، وأُولاتٌ للإناث واحِدَتُها

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 16/118، والمراغيّ، تفسير المراغي: 10/178.
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (سور).
(3) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (سور).
(4) ابن سيدَه، المحكم: (سور).
(5) الرّاغب، المفردات، والسّمين، عمدة الحفّاظ: (سور).
(6) الفِيروزابادِيّ، القاموس المحيط، والزّبيديّ، تاج العروس: (سور).
(7) ابن سيدَه، المحكم، وابن منظور، لسان العرب: (ألل).
(8) ابن عبّاد، المحيط في اللّغة: (ألل).

ذاتُ، تَقولُ: جاءَني أولو الأَلباب وأولاتُ الأَحْمال[1]. ولا يُقال إلّا لِلجميعِ منَ النّاس وما يُشبِهُهُ[2]. والمقصودُ بـ ﴿أُوْلُواْ﴾ في الآيَةِ: ذَوو، بِمَعنى: أصْحاب.

3) ﴿ٱلطَّوْلِ﴾: أصلُ (طول) يَدُلُّ عَلَى فَضْلٍ وامْتِدادٍ في الشَّيْءِ، يُقال: لِفُلانٍ على فُلانٍ طَوْلٌ، أي: زيادَةٌ وفَضْلٌ[3]، ويأْتي الطَّوْلُ بِمعنى الغِنَى وسَعَةِ المالِ[4]، ومنه سُمِّيَت القُدْرَةُ على الصَّداقِ طَوْلًا؛ لأنَّه إذا قَدِرَ على صَداقِها فقد طالَ عليها وزادَ، ويأْتي بِمعنى الفَضْلِ والمَنِّ[5]. والمقصودُ بالطَّولِ في الآيَةِ: السّعَةُ في المالِ. و﴿أُوْلُواْ ٱلطَّوْلِ﴾ مُرادٌ بِهِم مَنْ لَهُ قُدْرَةٌ على الجِهادِ بِصِحَّةِ البَدَنِ[6].

4) ﴿ذَرْنَا﴾: أصلُ (وذر): القَذْفُ والتَّرْكُ[7]، يُقالُ: فُلانٌ يَذَرُ الشَّيءَ، أي: يَقذفهُ لِقلَّةِ اعتدادِهِ بِهِ. فمعنَى قَولِهِ تعالى: ﴿ثُمَّ ذَرْهُمْ﴾ [الأنعام: 91] أي: اقْذفهُم وألقِهِمْ واتركهُم فلا اعتدادَ بِهِم. ومِن ذلكَ الوَذَرةُ: وهي قِطعةُ لحمٍ صغيرةٌ سُمّيت بذلِك لِقلَّةِ الاعتدادِ بِها، والجمعُ: وُذَر[8]. والعَرَبُ قد أَماتتِ المَصْدرَ مِن (يَذر) والفِعْلَ الماضيَ، واسْتَعْملتْهُ في الحاضِرِ والأمْرِ، فإذا أَرادوا المَصْدر قالوا: ذَرْهُ تَرْكًا[9]. والمقصودُ مِن ﴿ذَرْنَا﴾ في الآيَةِ: أمرٌ مِن فِعلٍ مُماتٍ وهو (وَذَرَ) استغنَوا عنهُ بمرادِفِهِ وهو (تَرَكَ).

❁ المَعْنى الإِجْماليُّ:

مِـــنْ عـــادَةِ المنافقينَ التَّهَرُّبُ مِنَ الجِهادِ

يقولُ اللّهُ تعالى لنبيِّهِ محمَّدٍ ﷺ: وإذا أُنزِلَتْ سورةٌ مِن القُرآنِ أوْ

(1) الجوهريّ، الصّحاح: (ألل).
(2) الخليل، العين: (ألل).
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (طول).
(4) الخليل، العين: (طول).
(5) الخليل، العين، والأزهريّ، تهذيب اللّغة، وابن عبّاد، المحيط في اللّغة: (طول).
(6) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 10/288.
(7) الأزهريّ، تهذيب اللّغة، والسّمين، عمدة الحفّاظ: (وذر).
(8) السّمين، عمدة الحفّاظ: (وذر).
(9) الخليل، العين، والأزهريّ، تهذيب اللّغة، وابن منظور، لسان العرب: (وذر).

بعضُها فيها الأمرُ بالإيمانِ باللهِ، وجهادِ الكُفّارِ معَ رَسولِ اللهِ ﷺ، استأذَنَك في التَّخلُّفِ أصحابُ الأموالِ مِنَ المُنافقينَ، وقالوا لكَ: يا مُحمَّدُ، اترُكْنا نكُنْ مع القاعدينَ في بُيوتِهم؛ مِنَ الضُّعَفاءِ والمَرضى والعاجزينَ عن الجِهادِ[1].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

دلالَةُ الواوِ في قَوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أُنزِلَتْ﴾:

جاءَتِ الواوُ لِعَطْف غَرَضٍ عَلى غَرَضٍ قُصِدَ بِهِ الانْتِقالُ إلى تَقْسيمِ فِرَقِ المُتَخَلِّفينَ عَنِ الجِهادِ مِنَ المُنافقينَ وغَيْرِهِمْ وبيانِ أنْواعِ مَعاذيرِهِمْ ومَراتِبِها في القَبولِ[2].

تَـقْـسِـيـمُ المُتَخَلِّفِينَ بِعَطْفِ الأَغْراضِ بَعْضِها على بَعْضٍ

التَّعْبيرُ بِأداةِ الشَّرْطِ ﴿وَإِذَآ﴾ دونَ (إن):

أوثَرَت ﴿وَإِذَآ﴾ دونَ (إن) لإفادَةِ حَتْميَّةِ الحَدَثِ، وكَثْرَتِهِ، أوِ المرجَّحِ وقوعُهُ، ولا تَقْتَضي تكرارًا بِوَضْعِها[3].

الـقَـصْـدُ إلى حَتْميَّةِ الوقوعِ بِدلالَةِ (إذا)

تَوجيهُ اسْتِئْثارِ هذا المَوْضِعِ بِتَعْبيرِ ﴿وَإِذَآ أُنزِلَتْ﴾:

الآيَةُ الّتي وَرَدتْ في خاتِمَةِ السّورَةِ الكريمَةِ جاءَتْ بِزيادَةِ (ما) عَقِبَ (إذا) وزيادَتُها لِلتَّأْكيدِ، أيْ: لِتَأْكيدِ مَعْنى (إذا) وهو الشَّرْطُ؛ لأنَّ هَذا الخَبَرَ لِغَرابَتِهِ كانَ خَليقًا بِالتَّأْكيدِ، ولأنَّ المُنافقينَ يُنْكِرونَ صُدورَهُ مِنهم بِخِلافِ هذه الآيَةِ لأنَّ مَضْمونَها حِكايَةُ اسْتِئْذانِهِمْ وهم لا يُنْكِرونَهُ[4].

زِيـادَةُ التَّأْكيدِ بِـحَـشْـدِ (مـا) بَعدَ (إذا) حالَ الإنْكارِ، وعَكْسُهُ بِعَكْسِهِ

سِرُّ التَّعْبيرِ بِصيغَةِ ﴿أُنزِلَتْ﴾:

أوثَرَ التَّعبيرُ بِصيغَةِ الإنْزالِ دونَ التَّنْزيلِ في قَولِهِ: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ﴾؛ لِلدَّلالَةِ على أنّ إنزالَ السّورَةِ كانَ دَفْعيًّا لا تَدْريجيًّا،

صيغةُ الإنْـزالِ تَـدُلُّ على شَرَفِ الـقُـرآنِ وعُـلُـوِّهِ ورَبّانِيَّتِهِ

(1) ابن جرير، جامع البيان: 11/615، وابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 3/68، والقرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 8/223.

(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 10/287.

(3) السّمين الحلبيّ، الدّرّ المصون: 6/95، ومحمد الهلال، تفسير القرآن الثّري الجامع: 10/161.

(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 11/64.

ولعلَّ السِّرَّ في التّعبيرِ بالإنزالِ الّذي يُشعِر بالنُّزولِ معَ العُلوّ الإشارَةُ إلى أنَّ هذا القُرْآنَ مِن عِندِ اللّهِ تَعالى دفعًا للحجّة الواهية القائلة بأنّ القرآن هو كلام محمّد ﷺ.

فائدَةُ التّعْبيرِ بِصيغَةِ المبْنيِّ لِلمَفْعولِ:

دلالَــةُ المَبْنـيِّ لِلمَفْعولِ على شَــرَفِ الفاعِلِ وعَظَمَتِهِ وتَفَرُّدِهِ بِإنْزالِ القُرْآنِ

مِن فوائِدِ بِناءِ الفعلِ للمَفعولِ دلالتُهُ على عِظَمِ الفاعِلِ، وهو اللّهُ ﷻ، وأنَّه لا يَقومُ بِهذا الفعلِ أحَدٌ سواهُ، والإعلامُ بِأنَّه تَعالى مُتَفرِّدٌ بِإنزالِ السّوَرِ لا شَريكَ لَهُ في ذلِك. وَيَكأَنَّ طَيَّ ذِكرِ الفاعِلِ كالواجِبِ لِأَمْرَيْن:

أَحَدُهُما: أَنَّهُ إنْ تَعَيَّنَ الفاعِلُ وَعُلِمَ أَنَّ الفعْلَ ممَّا لا يَتَوَلَّاهُ إلَّا هوَ وَحْدَهُ كانَ ذِكْرُهُ فَضْلًا وَلَغْوًا؛ والثّاني: الإيذانُ بِأَنَّهُ مِنْهُ غَيْرَ مُشارَكٍ وَلا مُدافِعٍ مُدافَعَ عَنِ الاسْتِئْثارِ بِهِ والتَّفَرُّدِ بِإيجادِهِ[1].

إيثارُ التّعْبيرِ بِلَفظِ ﴿سُورَةٌ﴾:

دلالَــةُ الســورَةِ مَجازٌ مُتَّسَعٌ فيهِ كَإطْلاقِ الكِتابِ على القُرْآنِ

السُّورَةُ: طائِفَةٌ مُعَيَّنَةٌ مِنْ آياتِ القُرْآنِ لَها مَبْدَأٌ وَنِهايَةٌ، وَلَمَّا كانَت أَلْفاظًا وَأَقْوالًا صَحَّ بَيانُها بِبَعْضِ ما حَوَتْهُ وَهوَ الأَمْرُ بِالإيمانِ والجِهادِ[2].

والمرادُ بها هذهِ السّورةُ، أيْ: سورَةُ بَراءَة، وإطلاقُ اسْمِ السّورَةِ عَليها في أثْنائِها قَبلَ إكْمالِها مَجازٌ مُتّسَعٌ فيهِ كَإطْلاقِ الكِتابِ على القُرآنِ في أثْناءِ نزولِهِ في نَحوِ قَولِه: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَۛ فِيهِۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 2] وقولِهِ: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: 92]، فهذا الوصْفُ وَصْفٌ مُقَدَّرٌ شَبيهٌ بالحالِ المُقدّرَةِ[3].

دلالةُ تَنْكيرِ ﴿سُورَةٌ﴾:

إمّا لِلتّفْخيمِ، أوْ لِيَشْمَلَ كلَّ سورَةٍ قُرْآنِيَّةٍ بِلا تَعْيينٍ

جاءَتْ ﴿سُورَةٌ﴾ نَكِرَةً في قولِهِ تعالى: ﴿وَإِذَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ﴾ لِإرادَةِ النَّوعِ، أيْ: أيَّ سورةٍ كانَتْ. أوْ أنَّ المرادَ بِها سورَةُ التّوبة وهو الأرْجَحُ،

(1) الزّركشيّ، البرهان في علوم القرآن: 3/145.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 10/288.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 10/288.

وحينئذٍ يَكونُ التَّنْكيرُ لِتَفْخيمِ شَأْنِها، ويُؤَيِّدهُ الجُملةُ التّفسيريَّةُ بَعدَها: ﴿أَنْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَجَٰهِدُواْ مَعَ رَسُولِهِ﴾، فمَطلوبُ السّورَةِ أمرٌ عَظيمٌ، هو الإيمانُ باللّهِ، ومؤازَرَةُ الرّسولِ ﷺ بالخروجِ معَهُ لِلجهادِ.

دلالَةُ ﴿أَنْ﴾ في ﴿أَنْ ءَامِنُواْ﴾ وأثَرُها في المعْنى:

تَـعـاوُرُ المَعـاني بِـتَـنَـوُّعِ دلالَـةِ ﴿أَنْ﴾

قولُهُ تعالى: ﴿أَنْ ءَامِنُواْ﴾ فيهِ وجْهان: أحَدُهما: أنّها تَفسيريَّةٌ؛ لِأنَّ قَبْلَها شَرْطَ ذَلِكَ. والثاني: أنَّها مَصدريَّةٌ على حَذْفِ حَرْف الجرِّ، أيْ: بِأنْ آمِنوا، أيْ: بالإيمانِ[1].

بَلاغَةُ حَذْف الجرِّ المَحذوفِ في ﴿أَنْ ءَامِنُواْ﴾:

حَـذف الخافِضِ في (أن آمـنـوا) تَشَوُّفٌ لِلإيجازِ المُعجِزِ مَع سَعَةِ التَّقْديرِ

مَضى أنّ قولهُ تعالى: ﴿أَنْ ءَامِنُواْ﴾ يَحْتَملُ أنْ تَكونَ ﴿أَنْ﴾ فيهِ تَفْسيريَّةً بِمَعْنى أيْ، لِأنَّ قَبْلَها شَرْط ذَلِكَ، فَهي - عَلى هَذا - لا مَوْضِعَ لَها، ويَحْتَملُ أنْ تَكونَ مَصْدَريَّةً حُذِفَ عَنْها الجارُّ؛ وتَظْهرُ في حَذْفِ الجارِّ بِجوارِ الإيجازِ والاختِصارِ أغْراضٌ بَلاغيَّةٌ يَتَطلَّبها المَقامُ ويَقْتَضيها السِّياقُ؛ ولعلَّ أبْرَزَ سِمَةٍ أُسْلوبيَّةٍ لِشواهِدِ نَزْعِ الخافِضِ المُطَّردِ معَ (أنَّ وأنْ) هي الإيجازُ في أغْلَبِ شواهِدِه، وإنْ ظَهرَ في قليلٍ مِن شواهدِهِ تَكْثيرُ الدلالةِ تَبعًا لاختلافِ حَرْفِ الجرِّ المَحذوفِ[2].

سِرُّ تَقديمِ الأمْرِ بالإيمانِ على الأمْرِ بالجِهادِ:

تَـقـديـمُ الإيـمـانِ عـلـى الـجـهـادِ وَضْـعًـا لِـتَـقَـدُّمِـهِ طَبْعًا

قُدِّمَ الأمْرُ بِالإيمانِ لِأنَّ الاشْتِغالَ بِالجِهادِ لا يُفيدُ إلّا بَعْدَ الإيمانِ[3].

بَلاغَةُ الأمْرِ بِالإيمانِ بِاللهِ والجِهادِ معَ رَسولِ اللهِ ﷺ:

مُـلازَمَـةُ الجِهادِ لِمُسَمّى الإيمانِ إذْعـانٌ لِـلـدّيّانِ وإعزازٌ لِلدّينِ

الأمْرُ بِالإيمانِ باللّهِ حقَّ الإيمانِ أمرٌ بالإذْعانِ لِكلِّ ما يُكَلِّفُهمْ إيّاهُ، وأنْ يَعلموا مؤمنينَ بِأنّهُ القادِرُ القاهرُ النّاصِر، المُعِزُّ المُذِلُّ، العَليمُ الخَبير، أيْ: يؤمنونَ بأنّه واحدٌ في ذاتِهِ وصفاتِهِ الّتي هي الكَمالُ المُطلَق، وأنَّهُ لا يُعبَد غَيرُهُ[4]، فاللّهُ يُريد إيمانًا بِالقلبِ

(1) السّمين الحلبيّ، الدّرّ المصون: 6/95.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 4/90، وأبو حيّان، البحر المحيط: 5/479.
(3) الشّوكانيّ، فتح القدير: 2/444.
(4) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 7/3402.

واللِّسانِ لِيَتّفِق السُّلوكُ معَ العَقيدَةِ. والأمْرُ بالجِهادِ معَ رَسولِ اللّهِ لإعزازِ دِينِهِ وإعلاءِ كَلمتِهِ[1] وهو تَعْبيرٌ عَمَليٌّ عَنِ الإيمانِ، لأنَّ الجهادَ والقِتالَ في سبيلِ اللّهِ شَرَفٌ لهُ ثوابٌ عظيمٌ. والامتناعَ عَنِ الجهادِ تَنازُلٌ عَنِ خيرٍ كبيرٍ، فالحَقُّ سُبحانَهُ يُعطي جَزيلَ الأجْرِ لِمَن جاهَدَ جهادًا حقيقيًّا[2].

ومَعنى الأمْرِ لِلمؤمنينَ بالإيمانِ: الدَّوامُ عَلَيه والتَّمَسُّكُ بِهِ في مُسْتقبلِ الأوقاتِ، معَ أنّ هذا أمرٌ عامٌّ يَدخُل فيهِ أمرُ المنافقينَ بالإيمانِ، ثُمّ الجهادِ؛ لأنّه لا يَنْفعهمْ ذلك معَ النِّفاقِ[3].

جوابُ الشَّرْطِ ودلالتُهُ:

التَّأنُّقُ البَيانِيّ بتقريرِ جَوابِ الشَّرْطِ بأسلوبِ الالتِفاتِ

في قَوله: ﴿ٱسْتَـْٔذَنَكَ﴾؛ التِفاتٌ مِن غَيْبةٍ إلى خِطابٍ، وذلك أنّه قد تَقدَّم لفظُ ﴿رَسُولِهِ﴾، فلَو جاءَ على الأصْلِ لَقيلَ: اسْتَأذَنهُ[4].

سِرُّ التَّعبيرِ بالماضي في: ﴿ٱسْتَـْٔذَنَكَ﴾:

دلالَةُ صيغَةِ الماضي على تَحقُّقِ الوقوعِ

التّعبيرُ بالماضي في قَوله: ﴿ٱسْتَـْٔذَنَكَ﴾ دلالَةٌ عَلى تَحقُّقِ وقوعِ الحَدَثِ، حالَ نُزولِ السّورَةِ.

سِرُّ التّعبيرِ بِـ: ﴿أُوْلُواْ ٱلطَّوْلِ﴾:

بَعْضُ الأعْذارِ أقْبحُ مِنَ الذّنوبِ

أُولو الطَّولِ هم: ذَوو الفَضْلِ والسَّعةِ والقُدرَةِ عَلى الجِهادِ بَدَنًا ومالًا[5]. أوثرَ التَّعْبيرُ بقولِهِ: ﴿أُوْلُواْ ٱلطَّوْلِ﴾ وخصَّهم بالذِّكْرِ؛ لِسَبَبيْن: الأوَّل: لأنَّ الذَّمَّ لَهمْ أَلْزَمُ لأجْلِ كَوْنِهِمْ قادِرينَ عَلى السَّفَرِ والجِهادِ، فَبِوجودِ الطَّوْلِ انْتفى عُذرُهمْ، والثّاني: أنَّهُ تعالى ذَكَرَ ﴿أُوْلُواْ ٱلطَّوْلِ﴾؛ لِأنَّ مَن لا مالَ لَهُ ولا قُدْرَةَ عَلى السَّفَرِ لا يَحْتاجُ إلى الاسْتِئْذانِ[6].

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 4/90.
(2) الشّعراويّ، تفسير الشعراوي: 9/5403.
(3) الواحدي، البسيط: 585/10.
(4) السمين، الدر المصون: 95/6.
(5) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 4/90.
(6) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 119/16.

إيثارُ لَفظِ ﴿أُوْلُواْ﴾:

إيثارُ لَفظِ (أولو) لِتَعلُّقِهِ بالمَعْنويّاتِ

أوثِرَ لَفْظُ ﴿أُوْلُواْ﴾ دونَ غَيرِهِ لأنّ المضافَ إليْهِ شَيْءٌ مَعنويٌّ وهو الطَّولُ.

وأمّا التّعبيرُ بـ(أصحاب)، فَغيرُ مُناسبٍ؛ لأنّ الصّاحِبَ هو الملازِمُ؛ إنسانًا كانَ، أو حيوانًا، أو مكانًا، أوْ زمانًا[1] ومِن ثَمّ فما لَم تَكُن مُلازَمَةٌ، لا يُقالُ لها: صُحبَة، والطَّولُ - وهو القُدْرةُ البَدنيَّةُ والماديَّةُ - شَيْءٌ عَرَضيٌّ، يَغدو ويَروحُ، ومَن سَرَّهُ بِهما زَمَنٌ ساءَتْهُ أزمانٌ.

فائدَةُ الجارِّ والمَجْرورِ ﴿مِنْهُمْ﴾:

تَخصيصُ المنافقينَ بالذِّكرِ لِإغْراقٍ في ذَمِّهِم

قولُهُ تعالى: ﴿مِنْهُمْ﴾ تَخصيصٌ لَهم بِالذِّكرِ لِأنَّ الذَّمَّ لَهم أَلْزَمُ ولا سيَّما بَعْدَ سَماعِ القُرْآنِ[2]، لأنَّهُ كانَ المتَوَقَّعُ مِنهُم أنْ يَتَقدَّموا صفوفَ المجاهدينَ، لِأنَّهُمْ يَملِكونَ وَسائِلَ الجِهادِ والبَذْلِ، لا أنْ يتخاذلوا ويَعْتَذِروا، ويَقولوا ما قالوا ممّا يَدلُّ على جُبْنِهِم والْتِوائِهِمْ[3].

وهذا لَو كانَ النَّظرُ فيهِ إلى المُتَخاذِلينَ مِنَ المنافقينَ وغيرِهم؛ أمّا إذا كانَ المقصودُ خُصوصَ المنافقينَ، فَلا يُناسِبُهُ هذا التّعليلِ، لِأنَّهم ما كانوا يَخْرجونَ لِلجِهادِ إلّا مُداراةً وطَمعًا في الغَنائمِ.

عَطْفُ جُملَةِ: ﴿وَقَالُواْ ذَرْنَا﴾ بالواو:

الزيادَةُ في المَعْطوفِ لِقَصدِ تَفْصيلِ المُجْمَلِ

عُطِفَت جُمْلَةُ ﴿وَقَالُواْ ذَرْنَا نَكُن مَّعَ ٱلْقَٰعِدِينَ﴾ عَلَى ﴿ٱسْتَـْٔذَنَكَ﴾ لِما بَيْنَهُما مِنَ المُغايَرَةِ في الجُمْلَةِ بِزيادَةٍ في المَعْطوفِ؛ لِأَنَّ الاسْتِئْذانَ مُجْمَلٌ، وقَوْلَهُمُ المَحْكيَّ فيهِ بَيانُ ما اسْتَأْذَنوا فيهِ وهوَ القُعودُ[4].

دلالَةُ الأَمْرِ في قولِهِ: ﴿ذَرْنَا﴾ وبَلاغَتُهُ:

الكَشْفُ عَنِ اسْتِخْفافِ المُنافِقينَ بأوامِرِ اللهِ وفَضْحُ طَوِيَّتِهِمْ

في قَولِهِمْ: ﴿ذَرْنَا نَكُن مَّعَ ٱلْقَٰعِدِينَ﴾ ما يَكشِفُ عَنِ اسْتِخفافِهِم

(1) الرّاغب، المفردات، ص: 457.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 8/570.
(3) طنطاويّ، التّفسير الوسيط: 6/374.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 10/289.

بِأمرِ اللّهِ، واسْتِرواحِهِمْ لِلتّحَلُّلِ مِنْهُ، حتّى لَيَهْنؤُهُمُ المقامُ، وتَطيبُ لهم الحياةُ، فيَقعدون مع القاعدينَ، ويَسمُرون معَ السّامرينَ، لاسيَّما مَعَ التَّعْبيرِ بـ: ﴿ذَرْنَا﴾ الَّذي تَدورُ مادَّتُهُ عَلى ما يُكْرَهُ[1].

تَلْفيقُ المنافقينَ لِلأعْذارِ الواهِيَةِ لِتَرْكِهِمْ في المَدينَةِ

الحاصِلُ: أنّ في نَظْمِ هذهِ الآيَةِ إيذانًا بِتَلْفيقِ مَعْذِرَتِهِمْ وأنَّ الحَقيقَةَ هي رَغْبَتُهم في القُعودِ، ولِذَلِكَ حُكِيَ قَوْلُهم بِأنِ ابْتُدِئَ بـ ﴿ذَرْنَا﴾ المُقْتَضي الرَّغْبَةَ في تَرْكِهِمْ بِالمَدينَةِ بمَعيَّةِ القاعدينَ[2].

فائدَةُ قَوله: ﴿نَكُن﴾:

دلالَةُ صيغَةِ عُذْرِ المنافقينَ على ما يوافِقُ جِبِلَّتَهمُ السَّيِّئَةَ

أحالتِ الآيَةُ على ما تَضَمَّنَهُ اسْتِئْذانُهم مِنْ رَذائِلِ الأخْلاقِ ودَنايا الهِمَمِ المَحْكيِّ بِقَوْلِه: ﴿وَقَالُواْ ذَرْنَا﴾، أي: اتْرُكْنا ولَوْ عَلى حالَةٍ سَيِّئَةٍ ﴿نَكُن﴾ أيْ: بِما يوافِقُ جِبِلّاتِنا ﴿مَّعَ ٱلْقَٰعِدِينَ﴾، فالتّعْبيرُ بـ ﴿نَكُن﴾ يوحي بِطَبيعتِهِم المائلَةِ إلى القُعودِ، وجِبِلَّتِهِم الرّاكِنَةِ إلى التَّثاقُلِ والكَسَلِ.

دلالَةُ الظَّرفِ ﴿مَعَ﴾:

دلالَةُ المَعِيَّةِ تُؤْذِنُ بِالإلْحاقِ والتَّبعِيّة

لَفْظَةُ ﴿مَعَ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿مَعَ ٱلْقَٰعِدِينَ﴾ تُؤْذِنُ بالإلحاقِ والتّبعيّةِ، أيْ: أنْ يَكون هؤلاءِ تَبَعًا لِلْقاعِدينَ الَّذينَ فيهِمُ العُجَّزُ والضُّعَفاءُ والجُبَناءُ[3].

ويُحتمَل أيضًا أنْ يكونَ هذا القولُ مِنهُم - بإيثارِ ﴿مَعَ﴾ - تمويهًا وتحايلًا، على مَعنى: نَحن لا نَتَعلَّل ولا نَخْتَلِق الأعذارَ، ولَيس قَصدُنا بالاستذان بالاسْتِئذانِ والقُعودِ التّخاذُلَ والرُّكونَ، بدَليلِ أنّنا حالَ بَقائِنا في معيَّةِ القاعدينَ، سَنَقوم بِدورِنا تُجاهَهمْ، نَرعاهم ونَقوم على حمايَتِهمْ ونَكونُ لَهم سَندًا وعضُدًا، ونَحوهذا مِنَ التَّبريراتِ الّتي يَسوقها أهلُ الخِذلانِ في المواقِفِ الجادَّة، لِيُبَرِّروا تَخاذُلَهُم وعدَمَ مروءَتِهِم.

(1) عبد الكريم يونس الخطيب، التّفسير القرآنيّ للقرآن: 861/4، والبقاعيّ، نظم الدّرر: 570/8.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 289/10.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 289/10.

المُتشابِهُ اللَّفْظيُّ:

الزيادَةُ في مَباني الأخْبارِ لِتأكيدِ غَرابَتِها

أمّا قولهُ تعالى: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٞ فَمِنۡهُم مَّن يَقُولُ﴾ [التوبة: 124] فقد عُطِفَ عَلى قَوْلِهِ: ﴿وَإِذَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٌ أَنۡ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَجَٰهِدُواْ مَعَ رَسُولِهِ ٱسۡتَـٔۡذَنَكَ أُوْلُواْ ٱلطَّوۡلِ مِنۡهُمۡ﴾ [التوبة: 86]، وهذا عَوْدٌ إلى بَيانِ أحْوالِ المُنافِقينَ وما بَيْنَهُما اعْتِراضاتٌ، وهَذِهِ الآيَةُ المعطوفةُ زيدَتْ فيها (ما) عَقِبَ (إذا) وزيادَتُها لِلتَّأْكيدِ، أيْ: لِتَأْكيدِ مَعْنى (إذا) وهو الشَّرْطُ؛ لأنَّ هَذا الخَبَرَ لِغَرابَتِهِ كانَ خَليقًا بِالتَّأْكيدِ، ولأنَّ المُنافِقينَ يُنْكِرونَ صُدورَهُ مِنهم بِخِلافِ الآيَةِ السّابِقَةِ؛ لأنَّ مَضْمونَها حِكايَةُ اسْتِئْذانِهِمْ وهم لا يُنْكِرونَهُ[1].

إعـادَةُ جُـملَةِ الـشَّـرْطِ لِبُعدِ ما بَـيْنَ الجُملةِ المَعْطوفَةِ وجُملةِ الجَزاءِ

وأمّا ما جاءَ في قولِهِ تعالى: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٞ نَّظَرَ بَعۡضُهُمۡ﴾ [التوبة: 127] فهو عَطْفٌ عَلى جُمْلَةِ ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٞ فَمِنۡهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمۡ زَادَتۡهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنٗاۚ﴾ [التوبة: 124]، وإنَّما أُعيدَتْ جُمْلَةُ الشَّرْطِ لِبُعْدِ ما بَيْنَ الجُمْلَةِ المَعْطوفَةِ وجُمْلَةِ الجَزاءِ، أوْ لِلْإشارَةِ إلى اخْتِلافِ الوَقْتِ بِالنِّسْبَةِ لِلنُّزولِ الَّذي يَقولونَ عِنْدَهُ: ﴿أَيُّكُمۡ زَادَتۡهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنٗاۚ﴾ [التوبة: 124]، وموجِبُ زيادَةِ (ما) بَعْدَ (إذا) في الآيَتَيْنِ مُتَّحِدٌ لِاتِّحادِ مُقْتَضيهِ[2].

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

الإنْزالُ والتَّنزيلُ:

الإنـزال لِما يَكونُ دَفْعيًّا، والتَّنزيل لِما يَكونُ مُفرَّقًا مُتَدَرِّجًا

الإنزالُ: دَفْعيٌّ، والتَّنزيلُ: لِلتَّدْريجِ[3]، أيْ: أنّ كلمةَ (تنزيل) تَعْني النّزولَ عَلى عِدّةِ دُفْعاتٍ، وكلمةَ (إنزال) تَعْني: النّزولَ دُفْعَةً واحِدَةً، والتّنزيلُ لِلتَّكريرِ والتَّكثيرِ مِنَ الإنزال[4].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 11/64.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 11/68.
(3) العسكريّ، الفروق اللّغويّة بترتيب وزيادة، ص: 76.
(4) النّسفيّ، التّيسير في التّفسير: 1/252.

(أولو) و(ذَوو) و(أصحاب):

(أصحاب) يَكونُ لِلشَّيءِ المُلازِم، (وأولو) و(وذَوو) لِلعارِضِ

بِتدبُّرِ الفَرْقِ بَيْنَ (أولو) و(أصحاب) نَجِدُ أنَّ ما أُضيف إلى (أولو) هي أشياءُ مَعنويَّةٌ، ولَيْست مادّيَّةً، مِثل الألْبابِ والعِلم والقُربى والأرْحامِ والنُّهَى، أمّا ما أُضيف إلى (أصحاب) فَأشْياءُ مادّيَّةٌ مِثل: أَصحابِ مَدْيَن، الحِجْر، الكَهْف، السَّفينَة، الفيلِ، وحتّى أصْحاب السَّبْتِ.

أمّا لَفْظَةُ (ذوي) في قَولِهِ ﴿ذَوِي ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [البقرة: 177] فقَدْ وَرَدتْ مَرَّةً واحِدةً، ولكنْ حينَ نَتدبَّرُ الصّيَغَ الأُخْرى الّتي وَرَدتْ فيها نَجِدُ: ذو عِلم، ذو الفَضْل، ذو انْتِقام، ذو الرَّحْمة، ذو عَدْل، ونجدُها جميعًا تَعْني: (الّذي لهُ كَذا أوِ الّذي عِنْدَهُ كَذا) فَذو العِلم هو مَنْ لَهُ وعِندهُ عِلمٌ.

ونَخلُص إلى أنّ (الصّاحب) يُطلَق عَلى المُلازِم؛ إنْسانًا كانَ، أوْ حيَوانًا، أوْ مَكانًا، أوْ زَمانًا[1] ومِن ثَمّ فما لَمْ تَكُنْ مُلازَمَةٌ لا يُقال لَها: صُحْبَة. بِخلافِ (أولي، وذوي) فيُضافانِ إلى الأَشياءِ العَرَضيَّة، فيُقال: أولو الألْبابِ، وذَوو مالٍ، ونَحوُ ذلك ممّا لا تُضمَن مُلازَمَتُهُ مُلازَمَةَ الصّاحِب.

الطَّوْلُ والغِنى:

الـطَّـوْلُ مُـطلَـقُ القُدرَةِ والتّمَكُّنِ مِنَ الأشْياءِ

بَيْنَ الطَّولِ والغِنى عُمومٌ وخُصوصٌ مُطلَق؛ لأنّ مُسَمَّى الطَّوْل يَنْطَبِقُ على كلِّ مُفرداتِ الغِنى مِن حيْثُ كونُهُ زيادَةً وفَضْلًا، ويَرِد بِمعنى الغِنَى وسَعَةِ المالِ، ومنهُ سُمِّيَتِ القُدْرَةُ على الصَّداقِ طَوْلًا؛ لأنَّه إذا قَدِرَ على صَداقِها فقد طالَ عليها وزادَ، ويأْتي بِمعنى الفَضْلِ والمَنِّ.

(ذَرْ)، و(اتْرُكْ)، و(دَعْ):

الفِعلُ (ذرْ) يَدلّ على التّخلّي عَنِ الشَّيءِ إهمالًا لهُ؛ لِقلّة الاعتدادِ

(1) الرّاغب، المفردات، ص: 457.

بهِ، يُقال: فُلانٌ يَذرُ الشَّيءَ، أيْ: يَقذِفُهُ لِقِلَّةِ الاعْتِدادِ بِهِ، والوَذَرَة: قِطعَةُ اللّحْمِ، وتَسْمِيَتُها بِذلِك لِقِلّةِ الاعْتِدادِ بِها[1].

انتِخَابُ ما يُفيدُ الـتَّـخَـلِّيَ مع الإهمال

والفِعلُ (دعْ) يَدلّ على تَرْكِ الشَّيءِ معَ الاهْتمامِ بِهِ والحِرصِ عَليهِ، ومنهُ الإيداعُ، والوَديعَةُ.

والتَّرْك أَعَمُّ؛ فهو مُطْلَقُ التَّخلّي عَنِ الشَّيءِ، سَواء أَكانَ المُتَخلّي حَريصًا عَلَيهِ، أمْ زاهِدًا فيهِ.

والفِعلُ (ترَك) مُتَصرِّفٌ تَصَرُّفًا تامًّا، والفِعلانِ (ذرْ) و(دَع) جاءَ مِنهُما المُضارِعُ والأَمْرُ، ولَم يَأتِ مِنهما الماضي في اللُّغَةِ المَشْهورَةِ، وقدْ جاءَ الماضي (وَدَعَ) في قِراءَةٍ شاذّةٍ: (مَا وَدَعَكَ) بِفَتْحِ الدّال والعَيْنِ المُخَفَّفَتَين[2].

(1) الرّاغب الأصفهانيّ، المفردات: (وذر).

(2) هي قِراءَةٌ شاذّة، نُسِبتْ إلى عُروة بنِ الزّبير، وابنهِ هِشام وأبي حيوة وأبي بحرية وابنِ أبي عبلة ومقاتل ويزيد النّحويّ ومجاهد وأبي البرهسم، وابنِ عبّاسٍ - فيما رواهُ عَنِ النَّبيِّ ﷺ - وعمر بنِ الخطّاب وأَنَس وأبي العالية وابن يعمر وأبي حاتم عن يعقوب، ينظر: عبد اللّطيف الخطيب، معجم القراءات: 10/479.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السابع عشر، سورة التوبة من الآية 23 إلى الآية 86
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد السابع عشر، سورة التوبة من الآية 23 إلى الآية 86 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 17 ، 808 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-14-2
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 17 : المجلد السابع عشر، سورة التوبة من الآية 23 إلى الآية 86.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-768-14-2
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-4716310 بتاريخ 2024/01/24م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»